

وجهة نظر معارضة لمسودة قانون النفط والغاز العراقي



فؤاد قاسم الامير

2009/2/23

لقد أصبح واضحاً والآن، ونحن في السنة الخامسة من احتلال العراق، بأن الأسباب التي ادعتها الولايات المتحدة لغزو العراق عارية عن الصحة، وإن السبب الرئيسي للاحتلال هو النفط، وكان العديد من المتابعين يعرفون ذلك في حينه، وخلال سنوات ما بعد الاحتلال صدرت تصريحات ويحدث ودراسات أميركية وغيرهها تصل إلى نفس هذه النتيجة. لا نريد أن نكرر ما جاء في هذه الدراسات، ولكن سنشير فقط إلى ما يتعلق بموضوع هذه الورقة.

1- السياسة الأميركية

المقترحة لتطوير نفط العراق

لقد تحدث نائب الرئيس الأميركي ديك جيني في (مجمع النفط) في سنة ١٩٩٩، وعندما كان رئيساً لشركة هاليبرتن، وأمام عدد من الشركات النفطية الكبرى موضوعاً أنه في سنة ٢٠١٠ ستكون هناك حاجة إضافية للنفط تعادل (٥٠) مليون برميل يوميا، وإن الشركات الوطنية تستطيع على ما يقارب من ٩٠% من الاحتياطيات النفطية العالمية، وبهذا يبقى النفط بصورة رئيسية عمل حكومات، كما يبقى الشرق الأوسط هو الممول الرئيسي حيث يحتوي على ثلثي الاحتياطيات العالمية، وينتج ويقلل الكلف، ويسميت أيضا "القوة الأساسية لجيني"، وشملت رؤساء أكبر شركات الطاقة الأميركية، وتم في آذار ٢٠٠١ وضع (السياسة الوطنية للطاقة) والتي أوصت بأن تأخذ الحكومة الأميركية المبادرات في الشرق الأوسط بالضغط على حكوماتها بفتح أسواقها للاستثمارات الأجنبية في مجال النفط.

هكذا بدأ التحليل السياسي للاحتلال بالإضافة إلى التحضيرات العسكرية، وأخذت وزارة الخارجية الأميركية على النفط، والتي ضمت بعض الخبراء العراقيين المولودين في الخارج وخبراء عالميين تم اختيارهم من قبيل وزارة الطاقة، وقامت هذه المجموعة بعدة اجتماعات بين كانون الأول/ ٢٠٠٢ و نيسان/ ٢٠٠٤، وأوصت بأن يفتح العراق على الشركات النفطية العالمية بأسرع فرصة ممكنة، وأن يؤسس الظروف اللازمة لجذب الاستثمار الأجنبي في العمليات النفطية وفق عقود المشاركة بالانتاج، وبصيغة مرنة.

في سنة ٢٠٠٤ أصدر (المركز الدولي للضريبة والاستثمار) دراسته التي كانت بعنوان "النفط والاستثمار العراقي"، متضمنة توصيات تعتبر عقود المشاركة بالانتاج النموذج القانوني والمالي هي الحصل المناسب لتسليط عبئ النفوس بالصناعة النفطية العراقية، وإن الاستثمار الأجنبي من قبيل عضلات المركز - (ITIC) والذي يتم من قبيل عدد من الشركات الكبرى والمنتجة له، يعتبر خطوة أولى مهمة في تفعيل الاقتصاد العراقي. علماً أن (ITIC) يضم في عضويته حوالي (١١٠) من كبريات الشركات العالمية، يضمها الشركات النفطية المتعلقة مثل شيرتن وسترويلوم، واكسن موبيل، وشيفرون تكسكو وهاليبرتن وكوئوكو بيليبس وغيره.

في سنة ٢٠٠٤ أصدر (المركز الدولي للضريبة والاستثمار) دراسته التي كانت بعنوان "النفط والاستثمار العراقي"، متضمنة توصيات تعتبر عقود المشاركة بالانتاج النموذج القانوني والمالي هي الحصل المناسب لتسليط عبئ النفوس بالصناعة النفطية العراقية، وإن الاستثمار الأجنبي من قبيل عضلات المركز - (ITIC) والذي يتم من قبيل عدد من الشركات الكبرى والمنتجة له، يعتبر خطوة أولى مهمة في تفعيل الاقتصاد العراقي. علماً أن (ITIC) يضم في عضويته حوالي (١١٠) من كبريات الشركات العالمية، يضمها الشركات النفطية المتعلقة مثل شيرتن وسترويلوم، واكسن موبيل، وشيفرون تكسكو وهاليبرتن وكوئوكو بيليبس وغيره.

نقابة نفط الجنوب تصدر بياناً ضد تراخيص النفط وتنظم حملة لجمع التواقيع الراضة للتراخيص

بيان

تمر السياسة النفطية العراقية بمتعطف خطير بعد أن أعلنت وزارة النفط عن بدء جولة التراخيص الأولى لعرض الحقول النفطية بالمزاد العلني، وهذا مخالف للمستور العراقي حيث لم يصدر أي تشريع لحد الآن لغتو النفط والغاز، والذى يعتبر الفصل في رسم السياسة النفطية وكيفية المحافظة عليها لأنها ملك للشعب العراقي كما جاء في المادة (١١١) من الدستور. وقد رفض جمع الخبراء العراقيين الصيغة الحالية للتراخيص كونها لا تحقق المبتغى الذي أودت من أجله.

وقد جمعت الدراسات المقدمة من قبل خبراء النفط على قدرة الكوادر الوطنية على تطوير الصناعة النفطية، إذا ما وجدت الدعم المناسب من قبل الحكومة والمسؤولين في وزارة النفط، وفي عود سريعة إلى الوراء نجد بيان الكادر الوطني نجح في إعادة أعمار المنشآت والمحطات النفطية للعمل وبوقت قياسي أذهل العالم، بعد أن تعرضت هذه الصناعة لتكبيتين الأولى في عام ١٩٩١ والثانية عام ٢٠٠٣، والستمره لحد الآن، وبجهود ذاتية من متسببي قطاع النفط في الجنوب دون مساعدة تذكر من قبل الوزارة أو الجهات الأجنبية، حتى وصلت معدلات الانتاج إلى أكثر من مليون برميل يوميا، وخلال هذه الأيام نجح الكادر الوطني العراقي بتطوير حقل نهر بن عمر وبدأ انتاج ٢٥ ألف برميل يوميا، وكذلك في حقل الناصرية لينتج ٢٠ ألف برميل يوميا وبرغم ذلك نقاض بصاروا وزارة النفط بعقد جولات التراخيص، بحجة تطوير القطاع النفطي والتي تسببها (التراخيص)، بإعادة الصناعة النفطية إلى مستويات القرن الماضي عندما كانت تتلاعب الشركات الأجنبية بمقدرات الشعب العراقي النفطية.

إن جولة التراخيص الحالية لا تمتلك الغطاء القانوني المطلوب حيث نصت الفقرة (٢) من المادة (٣) من قانون تخصيص مناطق الاستثمار رقم (٩٧) لسنة ١٩٩٧، الناظف (لشركة النفط الحق في أن تستثمر في منطقة من المناطق المخصصة لها عن طريق الاشتراك مع الغير، وفي هذه الحالة لا يتم التعاقد إلا بالقانون)، إضافة إلى المادة (٦) من قانون رقم (٨٤) لسنة ١٩٨٥، الناظف الرعا، والتي نصت على عدم جواز إنشاء أو تأسيس أي مرافق إنتاجية قبل توفر التقرير الفني الاقتصادي.

وقد أشارت التقارير الفعوية الصادرة من اللجنة المشكلة بأمر السيد رئيس الوزراء وكذلك تقرير دائرة العقود والتراخيص وكذلك مطالعة السيد نائب رئيس الوزراء، والكتب المعوجه لمعالي وزير النفط والاعتماد على الكادر الوطني في تطوير الحقول النفطية هو الجولى والاكثر منفعة للعراق.

ونود الإشارة أن بتوقيع جولة التراخيص سوف يرتبط اقتصاد العراق بصورة أو باخرى مع مصالح الشركات الأجنبية، ويصبح عرضة للتقلبات والمضاربات في السوق العالمية مما يضعف سيطرة الحكومة العراقية على الثروة النفطية، وسيكون بإمكان هذه الشركات أحداث تأثيرات وتغيرات مهمة في الحياة السياسية والاقتصادية للعراق، إلا أننا نجد في الطرف الخائن الصراخ والاضحا من قبل السيد وزير النفط عدم تمرير جولى التراخيص الأولى مع الشركات الأجنبية، ضاربا عرض الحائط كل آراء الخبراء والفنيين بهذا هذا الموضوع.

ولما تقدم فأننا في اتحاد نقابات النفط وفي الوقت الذي نقف فيه مع كل الخبيرين من أجل الإنقاذ بمستوى العمل وتطوير الصناعة النفطية العراقية، فأننا بذات الوقت نشاهد دولة رئيس الوزراء باعتباره المسؤول الأول عن رسم السياسة العامة للبلد، والذي عهدناه بحل الإهباب المصابان أن يتخذ شخصيا لإيقاف توقيع هذه العقود التي لا تخدم المصلحة العامة.

المكتب المتعدى لاتحاد نقابات النفط
2009 / 6 / 21

Table with 2 columns: Name (الاسم) and Position (المركز). It lists various members of the oil workers union and their roles.

Table with 2 columns: Name (الاسم) and Position (المركز). It lists various members of the oil workers union and their roles.

وبمكننا توفير المبالغ اللازمة لهذا التطوير التريجي، كما وأن لدينا الخبرة، وبمسارغم من اكتشاف قطاع العراق عن التكنولوجيا الحديثة للربح في قرن الماضي، ولمغادرة عدد كبير من الخبراء إلى خارج العراق بسبب الظروف الأمنية السيئة، وفي كل الأحوال إذا كانت هناك حاجة للخبرة الأجنبية فمن الممكن شراؤها أو تاجيرها سواء كنتكنولوجيا أو أشخاص أو شركات هندسية، وذلك من خلال عقود خدمة إضافية لذلك لا خوف من عدم إمكانية التصدير (في حالة السرحمة الصحيحة البرمجية في زيادة الإنتاج)، فالرأي هو البلد الوحيد القادر على سد النقص في النفط في المستقبل.

ويجب أن يتم الإنتاج بالتنسيق مع أوبك، مع الضغط عليها لزيادة حصة العراق، ولا حاجة للتوسع الكبير على ضوء الأسعار الحالية. الإنتاج يعتمد على إمكانية العراق في النفوس باقتصاده وإمكانية التصنيع مع خزير نفدي مناسب للظروف الاستثنائية ولرفع قيمة الدينار. إن تصدير (٣) مليون برميل يوميا يعطي ما يقارب (٨٨) مليار دولار سنويا بأسعار (٨٠) دولار للبرميل، ويرتفع الرقم إلى (١٤٦) مليار دولار سنويا بتصدير (٥) مليون برميل يوميا. وهذه المبالغ تكفي لسد الاحتياجات وضمان إمكانية التصنيع للاقتصاد العراقي، والتركي على التصنيع اللاسلكي للقطاعات المصافي ومعامل البستروكيماويات، ويمكن أن يشارك الرأسمال الأجنبي في هذه الأمور.

هناك حاجة للقانون الأحقا وفي ظرف وقتية وتوافقية مناسبة لإخراج التراخيص المناسب. فهناك أمور تنظيمية يجب وضعها وإصدار القوانين في ضوء الوضع السياسي الحالي في الفيدرالية العراقية، والتكاتف على تمديد المشاركة الأجنبية في إنتاج النفط مع تحرير البيئة والحفظ على المواد الهيدروكربونية وغيرها. إن إصدار قانون في وضع شأنه ما هو عليه الآن سينتج قانون ضار، مع ملاحظة أن الواجب الإسراع بإصدار قانون لإخراج شركة النفط الوطنية إلى الوجود.

الأمور الأخرى التي يجب أن يؤخذ عليها القانون هو وجود سياسة مركزية في التخطيط للتوسع وتوقيع العقود تحت رقابة البرلمان، تجنبنا التفتت كما جاءت بوادها في قانون النفط كردستان والحقود وغيرها وقعتها حكومة إقليم، إن الدستور الحالي يعامل المحافظة العراقية كإقليم، والصلاحيات، ولهذا لو سارت المحافظات الأخرى بالطريقة التي سارت عليها حكومة الإقليم، لثم توقيع عشرات العقود الاستكشافية والتطويرية النفطية وبدون سيطرة وتخطيط مركزي مما يؤدي حتما إلى فوضى تفتية. بنفس الوقت من الممكن تطوير سياسة لا مركزية عالية في التنفيذ.

هناك من يقول إن الخلاف الحالي بين الحكومة الإقليمية والحكومة الاتحادية هو اختلاف دستوري، وفي كيفية فهم وتفسير الدستور. إن الأمر في نظرنا خلاف سياسي واقتصادي ساعد الدستور في ظهوره كخلاف دستوري. كما هو معروف فإن الدستور تم وضعه على عجل وتحسرت ضغوط مختلفة، لذا يستعمل تقاضياته في مواده، ومن الممكن تفسير قسم منها، لو أخذت بعزل عن مجمل مواد الدستور، بنفس ما وصلت إليه حكومة الإقليم، وذلك بأن لها الحق الدستوري في إصدار قانونها الخاص وتوقيع عقود الاستثمار بدون أخذ موافقة الحكومة المركزية، ولكن فقرة جيدة لكل الدستور، وحسب رأينا، تصل إلى الرأي المعاكس تماما، وهو أن كل ما تم في الإقليم بهذا الخصوص هو غير دستوري وغير قانوني، إذ إن هناك مواد دستورية واضحة من المادتين ٢٧ و ١١١ تجعل من الضرورة الرجوع إلى البرلمان المركزي لإصدار القرار، فالمادة (٢٧) تحصر التصرف بالمعامل العام إلا من خلال قانون، ويجب أن يصدر القانون بالطبع من البرلمان الاحصادي، والمادة (١١١) تجعل العراقيين حصرًا (وليس غيرهم) مالكيين وشركاء في كل النفط في العراق، أي علينا الاستطیع أن إقليم أو محافظة التصرف، بمعزل عن بقية الشعب العراقي، بتقرير ما يملكه الشعب العراقي كله، إلا من خلال البرلمان المركزي، كما لا يمكن مشاركة الأجنبي في هذه الثروة النفطية أو الغازية، كما هو الحال في عقد المشاركة بالانتاج، حيث تعتبر الشركات الخاصة من عقود المشاركة، ولا بليس، إن حاصلة من الخزين النفطي في الحقول المتعاقدة عليها هي جزء من ملكيتها والتي يقيم وضعها المالي على أساسها، ويمكن التوسع بهذا الموضوع ولكن لا يوجد المجال هنا.

في النهاية نستطيع القول إن إصدار مثل هذا القانون في مثل هذه الظروف سيؤدي إلى الاستنزاف الذاتي وبدرجة كبيرة، وستكون هناك فوضى تفتية لا تؤثر على العراق فحسب وإنما على جميع المنظمات النفطية العالمية، وستكون هناك معارضة قوية داخل العراق وتجاهلنا قانونا قايلا للفتن والتبديل الحتمي في فترة قريبة لاحقة. وهذه الأمور ستضر الشعب العراقي.

المقبلة من الحقول المتعلقة ضمن هذه الأرقام. ومثل على ما يمكن توقعه، هو إن احتياطي حقل شرق بغداد حيث كان يحدد (١١) مليار برميل، إن عدد تقديرات من قبل دراسات حديثة جدا تمت من قبل الشركات الكبرى ولحساب وزارة النفط فأوصلته إلى (١٥) مليار برميل باستخدام التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج. لهذا نستطيع بسهولة القول إن الولايات المتحدة قد وجدت "الكنز"، الذي قد يحوي ربع احتياطي النفط العالم، وكانت تعتقد أن احتياطها للعراق ستستطع النظام الإيراني أيضا بسهولة، وسيكون النفط بيدها. ولكن لم تسر الأمور كما آرادت.

توجد في مسودة القانون أربعة ملاحق، ثلاثة منها جديدة إضافية. بنفس الوقت لقد ظهر جليا أن هناك مشكلة عالمية مفضلة للنفط، حتى في ضوء تطبيق معاهدة كيوتو للحد من الاحتياطي الحراري. نحن لا نريد أن ندخل في نقاش حول ما إذا وصل العالم إلى "الذروة" في الإنتاج النفطي أم لا، ولكننا بالتأكيد قريبين من ذلك.

هناك أرقام تختلف جزئيا للاحتياطي النفطي العالمي، بخلاف طريقة الحساب، هنا نستعمل ما يسمى (النفط التقليدي) في احتساب الاحتياطي، أي باستبعاد القير والرمال النفطية والحفر العميق جدا. ويضعه تكنولوجيا جيات جديدة متطورة. على ضوء ذلك تصل إلى احتياطي نفطي عالمي، بحسب تقديرات برنتش وسترويلوم لسنة ٢٠٠٥، إلى ما يقارب (١١٩٠) مليار برميل، يقع ٦٧% منها في الشرق الأوسط، و٧٧% منها في الشرق الأوسط، والذي يقضي لمدة تقارب (٤٠) سنة باعتماد الاستهلاك العالمي الحالي للنفط من هذا الاحتياطي يوجد (٢٦٢٠٧) مليار برميل، أي حوالي ٢٢% من (السياسة الوطنية للطاقة) والتي أوصت بأن تأخذ الحكومة الأميركية المبادرات في الشرق الأوسط بالضغط على حكوماتها بفتح أسواقها للاستثمارات الأجنبية في مجال النفط.

هناك برميل كاحتياطي ثابت، علما أن هذا النفط مستحفظات وتقاش حول تخصيص احتياطي العمومية. وفي جميع الأقسام المذكورة عن الاحتياطي العالمي والعراقي، فإلتنا نتحدث عن الاحتياطي الثابت القابل للاستخراج. إن السؤال يطرح نفسه هل إن أهمية العراق تأتي فقط من الاحتياطي المذكور أعلاه (١١٥) مليار برميل؟ لا لاجابة عن هذا السؤال تمت دراسات وتقييمات من أكبر الشركات وأهم المعاهد، وبعيننا (معهد ١٢٠٢٠٢٠٢) لشرق الأمان العالمي عن الاحتياطي، إذ ينكر أن مجلة "اقتصاديات البرترول) أوصلت الاحتياطي إلى (٢٠٠) مليار برميل، كما وإن دراسة (إتساذ العلماء الأميركيان) أوصلته إلى (٢١٥) مليار برميل، أما الدراسة المشتركة بين (هيئة العلاقات الخارجية) و(معهد جيمس سكير) في جامعة رابن فقد أوصلت الاحتياطي إلى (٢٠) مليار برميل.

ويرتفع الاحتياطي النفطي المتوقع في العراق في دراسة (مركز دراسات الطاقة العالمية) إلى (٣٠٠) مليار برميل. أما دراسة المؤسسة الأميركية المختصة والتي صدرت في أيار/ ٢٠٠٧، فإنها تقول إن ما هو السهولة إضافة (١٠٠) مليار برميل أخرى، ليصبح الاحتياطي العالمي (٢١٥) مليار، كما وإن الخبير العراقي طارق شفيق قدر الاحتياطي العراقي (٣٢٠) مليار برميل، وتقول (مجلة النفط والغاز) في كانون الأول/ ٢٠٠٧، إن كلفة الإنتاج في العراق لا تتجاوز (١٠٥) دولار للبرميل، وبهذا يكون الأرخص كلفة في العالم، ويتوقع أن تكون كلفة الإنتاج

٣- لماذا الإلحاح بإصدار قانون النفط الآن؟

إن القوانين السالدة حاليا في العراق تسمح بتفتيت وتطوير النفط من الانتاج من خلال العمل المباشر وعقد الخدمة، ولكن لا تسمح بالمشاركة الأجنبية في نفط العراق، أي علينا لا نستطيع بعقدو المشاركة بالانتاج، هذا الأمر يناقض ما يريد المحلل ما خطه له أصلا، ولذا الإصرار على إصدار القانون لولا المشاركة بالانتاج في النظام العراقي فحسب وإنما على جميع المنظمات النفطية العالمية، وستكون هناك معارضة قوية داخل العراق وتجاهلنا قانونا قايلا للفتن والتبديل الحتمي في فترة قريبة لاحقة. وهذه الأمور ستضر الشعب العراقي.